معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 14 / العدد 1 (جوان 2019): ص.ص:397- 408

الاتجاهات الحديثة للسياسة المالية في الجزائر وأثرها على التوازن العام خلال الفترة (2000- 2017)

Modern trends of Algerian fiscal policy and its impact on general equilibrium for the period 2000-2017

محفوظ فاطمة[1] * وعيل ميلود[2]

MAHFOUD Fatma[1] * OUAIL Miloud[2]

[1]جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة – الجزائر - Mahfoudfatma0@gmail.com

[2]جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة – الجزائر - ouail.ha@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/27 - **تاريخ القبول**: 2019/02/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر من حيث التركيبة الهيكلية للإيرادات والنفقات ومدى تأثيرها على التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة 2017/2000. وقد توصلنا إلى أن هناك أثر مباشر لسياسة الإنفاق العام على مختلف مركبات التوازن الداخلي والخارجي وأن أي صدمة في الإيرادات العامة تأثر بصفة مباشرة على متغيرات التوازن العام. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن العام من خلال التحكم في مختلف مركباته بعيدا عن سياسة التوسع في الإنفاق العام، والاتجاه أكثر إلى تحفيز جهاز الإنتاج على اعتبار أن تشوهات الاقتصاد الجزائري تتعلق بجانب العرض وليس بجانب الطلب .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الكلي، المالية العامة، التوازن الاقتصادي.

* المؤلف المرسل: محفوظ فاطمة، البريد الالكتروني: Mahfoudfatma0@gmail.com

* Corresponding author: MAHFOUD Fatma, e-mail: Mahfoudfatma0@gmail.com

المنارة للاستشارات

ABSTRACT:

This study aims at analysing financial policy trend in Algeria in view of structural composition of revenues and overheads; and its impact on the general economic equilibrium over the period of 2000/2017.

There, we reach a direct trace of general expenditure policy on internal and external equilibrium components, and whatsoever shock in general revenues, influences general equilibrium variables directly.

The study recommended that its necessary to achieve a general equilibrium through a remote control in different components far from general extensive expenses, and tend more to motivate production mechanisms provided that the Algerian economic disfigures are related to supply and not to demand.

Keywords: Macro-expenditure, public finance, economic equilibrium.

المقدمة:

تعتبر السياسات الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولهذا السبب حظيت دراسة أثر هذه السياسات خاصة المالية منها على تحقيق التوازن على المستوى الكلي باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وذلك من خلال دراسة أثر السياسة المالية بشقيها على التوازنات الاقتصادية الكلية، أو بتخصيص الدراسة على الجانب التوسعي منها والقائم على زيادة الإنفاق الحكومي وكيفية تحقيقه للتوازن على المستوى الكلي.

والمهتم للتاريخ الاقتصادي الجزائري خلال العشرية الأخيرة يلاحظ تبني الجزائر لسياسة مالية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي، والتي تهدف من خلالها إلى تنشيط الاقتصاد الجزائري عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي، ضبط معدلات التضخم، التخفيض من معدلات البطالة، وتحقيق التوازن الخارجي من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وعليه نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية:

المنارة للاستشارات

ما هي مميزات التوازن الاقتصادي العام في ظل السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2017/2000؟

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (2000- 2017)

المحور الثاني: تحليل أثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن العام في الجزائر للفترة (2000- 2017).

المحور الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (2000- 2017)

شهدت هذه الفترة إتباع سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال البرامج التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، والذي خصص له أزيد من 500 مليار دينار جزائري[1]، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009) والذي خصصت له أزيد من 4000 مليار دينار جزائري[2]، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أو ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.543 مليار دج.[3]

(1) قانون رقم 12 01 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق ل 19 :جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر .بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية2001 الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

(2)World Bank : a puplic expenditur ereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; Page: 2; http:// Siteresources. Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA PER_ENG_Volume_pdf . P122.

(3) بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

المنارة للاستشارات

وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والذي كان له الأثر الإيجابي على الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ومن خلال هذا المحور سيتم عرض تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة (2000- 2017) من خلال تسليط الضوء على تطور جانبي الموازنة العامة (الإيرادات الكلية والنفقات الكلية).

الجدول رقم (01): تطور مكونات السياسة المالية خلال الفترة (2000- 2017).

السنة	الايرادات العامة مليار دج	النفقات العامة مليار دج
2000	1190.7	1178,1
2001	1505,5	1321,0
2002	1603,3	1550,6
2003	1974,4	1690,2
2004	2229,7	1891,8
2005	3082,5	2052,0
2006	3639,8	2453,0
2007	3687,8	3108,6
2008	5111,0	4191,1
2009	3676,0	4246,3
2010	4392,9	4466,9
2011	5790,1	5853,6
2012	6339,3	7058,1
2013	5957,5	6024,1
2014	5738,4	6995,7
2015	5103,1	7656,3
2016	5042,2	7383,6
2017	4739,6	5534,9

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المعلومات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن الإيرادات الكلية هي في ارتفاع مستمر، ففي سنة 2000 بلغت الإيرادات الكلية مبلغ 1190.7 مليار دج، ووصلت إلى مبلغ 3082,5 مليار دج

المنارة للاستشارات

سنة 2005، وفي سنتي 2011 و2012 بلغت ما قيمته 5790,1 مليار دج، 6339,3 مليار دج على التوالي، لتنخفض قليلا سنة 2013 لتصل إلى ما قيمته 5957,5 مليار دج، وتتواصل سلسلة الانخفاضات حتى سنة 2017 أين وصلت إلى مبلغ 4739,6 مليار دج.

وفيما يخص جانب النفقات العامة نلاحظ أنها أخذت منحنى تصاعدي منذ سنة 2000 إلى غاية 2015 وهذا نتيجة للتوسع في النفقات العامة التي اعتمدتها الحكومة من خلال برامج إنعاش النمو الاقتصادي، وانخفضت النفقات الكلية في سنتي 2016 و2017 لتبلغ 7383,6 مليار دج، و5534,9 مليار دج على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى الانتهاء من برامج الإنعاش الاقتصادي، وترشيد النفقات العامة خصوصا مع الظروف الحالية والتي أدت إلى نقص في الإيرادات الكلية وهذا ما أدى إلى ظهور عجز في الخزينة العمومية.

وهذا العجز يعود أساسا إلى نقص موارد الخزينة العمومية، والتي تشكل الجباية البترولية فيها الحصة الأكبر، وبتدهور أسعار النفط انخفضت المبالغ الموجهة للخزينة العمومية من خلال الجباية البترولية، ورغم محاولات تقليص هذا العجز عن طريق الجباية العادية من خلال فرض ضرائب جديدة وتعديل الضرائب الحالية إلا أن العجز لا يزال مستمرا، لقلة المشاريع الصناعية ونتيجة للأرضية الهشة للاقتصاد الوطني على اعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على مورد تحكمه عوامل خارجية.

المحور الثاني: تحليل أثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن العام في الجزائر للفترة (2000- 2017).

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي على المستويين الداخلي والخارجي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها عبر سياساتها المنتهجة، ويعبر هذا المصطلح (الاستقرار) على تحقيق مجموعة من الغايات وبمعدلات معقولة.

ويندرج ضمن مصطلح الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ويعبر التوازن في رصيد ميزان المدفوعات عن التوازن الخارجي للبلد.

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (02): مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر (2000- 2017).

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات	الناتج الداخلي الخام مليار دج	ميزان المدفوعات كنسبة من PIB
2000	2,2	29,7	0,3	570,0	4123,5	13,8
2001	4,6	27,2	4,2	478,5	4227,1	11,3
2002	5,6	25,8	1,4	291,7	4522,8	6,5
2003	7,2	23,7	4,3	575,9	5252,8	10,9
2004	4,3	20,0	3,9	666,9	6149,1	10,9
2005	5,9	15,3	1,4	1243,4	7562,0	16,4
2006	1,7	12,3	2,3	1231,5	8501,6	14,5
2007	3,4	13,8	3,7	2041,0	9352,9	21,8
2008	2	11,3	4,9	2379,9	11043,7	21,5
2009	1,6	10,1	5,8	2800,7	9968,0	0,3
2010	3,6	9,9	3,9	1149,9	11991,6	9,6
2011	2,8	9,9	4,5	1472,9	14588,5	10,1
2012	3,3	10,9	8,8	933,8	16209,6	5,9
2013	2,8	9,8	3,2	8,56	16647,9	0,05
2014	3.4	10.6	2.2	-5.88	17228,8	-0,03
2015	3,7	11.2	6.33	-27.54	16702,1	-0,16
2016	3,3	10,5	6,4	-26,03	17406,8	-0,14
2017	1,6	12,3	7	-21,76	18906,5	-0,11

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على المعطيات المقدمة من بنك الجزائر.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات الاستقرار الكلي الاقتصادي في الجزائر (2000-2017).

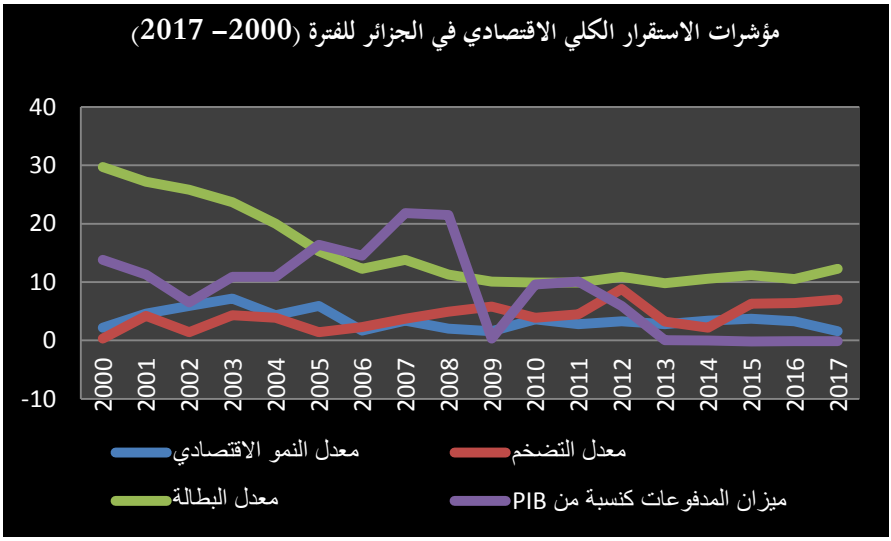

المصدر:من إعداد الباحثان بناء على المعطيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال المعطيات السابقة يمكن قراءة بعض الأرقام فيما يخص مؤشرات الاستقرار الكلي، كما يلي:

1. دراسة مدى النجاح في رفع معدل النمو الاقتصادي:

من خلال الشكل أعلاه والجدول رقم (02)، يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي حققت نسبا متزايدة ابتداء من سنة 2000، وهذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي سببها سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة خلال الفترة (2000- 2014) والتي تهدف أساسا إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري في هذه الفترة، من خلال ثلاث برامج قوامها التوسع في النفقات العامة لتحقيق معدلات نمو عالية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد تم تخصيص مبالغ هامة لتنفيذ هذه السياسة، فالبرنامج الأول (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) المطبق في الفترة "2001- 2004" خصص له مبلغ 525 مليار دج، أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، أما البرنامج الثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو

المنارة للاستشارات

الاقتصادي) والذي نفذ في الفترة "2005- 2009" فقد خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي، واستفاد البرنامج الثالث (البرنامج الخماسي)، المطبق خلال الفترة "2010-2014" من أكبر حصة باعتباره أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، حيث قدر المبلغ المخصص له بـ 286 مليار دولار أمريكي.

ورغم الوضعية الحرجة التي تعيشها الجزائر ابتداء من سنة 2014 نتيجة لتدهور أسعار النفط في السوق العالمية، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت في الارتفاع للسنتين المواليتين (2015- 2016) حيث بلغت 3,7%، 3,3% على التوالي، وفي سنة 2017 شهد هذا المعدل انخفاضا محسوسا سنة 2017 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 1,6% وهذا ما يعكس الوضعية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.

2. دراسة مدى النجاح في تخفيض البطالة

من خلال معطيات الجدول رقم (01)، نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، فبعدما كانت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث تجاوزت 29% سنة 2000 نتيجة لانعكاسات الأزمة التي اجتاحت البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت مشروطية صندوق النقد الدولي.

وانخفضت هذه النسبة إلى 9% سنة 2010 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي وكذا برنامج التنمية الخماسي ، أين تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص العمل ، كما أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهما في إحداث مناصب، إضافة إلى سياسة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

المنارة للاستشارات

3. دراسة مدى النجاح في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)

إن تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسة يعبر عن تفاؤلات الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

من الجدول رقم (01)، يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

- الفترة 2000- 2004: استمر التضخم في الانخفاض إذ قدرت نسبته سنة 2000 بـ 0,3 مقابل 2,7 سنة 1999 ، وتمثل نسبة سنة 2000 أقل نسبة للتضخم خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه النسبة لم تستمر طويلا حيث سرعان ما عاد التضخم للارتفاع إلى معدل 4,2 سنة 2001، ثم تراجع من جديد ليقتصر على معدل 1،4 سنة 2002، ثم أخذ معدلات 4,3 و 3,9 لسنتي 2003 و2004 على التوالي.

- الفترة 2005- 2009: نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل التضخم انخفض سنة 2005 حيث انتقلت نسبته إلى 1,4 بعدما كانت تمثل 4,3 سنة 2004 ثم أخذ معدلات متزايدة حيث انتقل من معدل 2,3 سنة 2006 إلى 3,7 سنة 2007 منتقلا إلى معدل 3,7 سنة 2008، حتى الوصول إلى 5,8 سنة 2009.

- الفترة 2010- 2014: نلاحظ أن معدل التضخم انخفض سنة 2010 ليصل إلى 3,9 أي بما يقارب النقطتين عما كان عليه سنة 2009، لكن بعدها بدأ في الارتفاع مجددا ليصل إلى 4,5 سنة 2011 ثم إلى 8,8 سنة 2012 وعتبر هذه النسبة أعلى نسبة خلال فترة الدراسة ، ثم عاود الانخفاض ليصل إلى نسبتي 3,2 و2,2 لسنتي 2013 و2014 على التوالي.

- الفترة 2015- 2017: شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة معدلات نمو متسارعة حيث بلغت 6,33%، 6,4%، 7%، للسنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي، وتعود هذه النسب المرتفعة في معدلات التضخم إلى الوضعية الحرجة التي تمر بها البلاد، والتي أثرت على القدرة الشرائية للمواطنين.

المنارة للاستشارات

والملاحظ بعد هذا العرض لتطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد أعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم حيث بلغ معدل 0,3% سنة 2000 وهو معدل. منخفض جدا يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الإتحاد الأوروبي، ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي، واستمر في الارتفاع في السنوات الأخيرة ما يستدعي اتخاذ تدابير فورية لمكافحة هذه الظاهرة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي ركزت على الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر وأثرها على التوازنات الاقتصادية الكلية للفترة (2000- 2017) تبين أن أهم مميز للسياسة المالية في الجزائر هو ارتباطها الوثيق بالإيرادات المتأتية من النفط ذلك أنها تعتمد على إنفاق عام يمول في جزء كبير منه بما يتحقق من التقلبات الدولية الخاصة بالنفط، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرضا للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن هذه التبعية من جهة، وبالتالي نسبية فعالية أدواتها على تحقيق الأهداف المرجوة من جهة أخرى، أما بالنسبة لتحليل أثر السياسة المالية على متغيرات التوازن العام فقد تم التوصل إلى ما يلي:

- الملاحظ بالنسبة لهدف تحقيق التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات كنسبة منPIB) أن ميزان المدفوعات سجل رصيدا موجبا قارب 14,7مليار دج لسنة 2011 ، وانخفض هذا الرصيد وبشكل كبير خلال سنة 2013 وهذا بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط، ليواصل انخفاضه حتى تحقيق معدلات سالبة ابتداء من سنة 2014 إلى يومنا هذا وهذا راجع أساسا إلى الصدمة الحالية لتدهور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

- أما بخصوص هدف تخفيض معدل التضخم كأحد أهداف السياسة المالية، فقد سجل هذا المتغير معدل 0.3 % سنة 2000 ورغم أنه ارتفع في السنوات الموالية حيث أنه وصل إلى حدود 3,2% سنة 2013 إلا أنه يعد معدل منخفض جدا بالمقارنة مع دول مجاورة ودول الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ويعود هذا إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب والسياسة الميزانية الصارمة، والسياسة النقدية المرتكزة على وضع

المنارة للاستشارات

حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد، أي أن العوامل الأساسية المؤثرة على المستوى العام للأسعار أمكن التحكم فيها وهي التغير في عرض النقود، سعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط الملائمة، وارتفع بشكل كبير بداية من سنة 2015 حيث سجل نسبة 6,33% بعد أن قدرت نسبته بـ2,2 % سنة 2014، واستقرت هذه النسبة خلال السنتين الأخيرتين في حدود 7%، ويرجع هذا الارتفاع في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة إلى المستويات المتدنية لأسعار البترول، إضافة إلى انخفاض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري والتي أثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنين.

- وفيما يخص خفض معدل البطالة كأحد أهداف السياسة المالية في الجزائر، واستنادا إلى الإحصائيات المتوفرة، لاحظنا أن هناك ارتفعا كبيرا لمعدل البطالة حيث بلغ حدود 30 % سنة 2000 وهي نسبة جد مرتفعة، وهي بهذه الصورة تشكل خطورة اقتصادية واجتماعية، حيث أن هذا العدد من العاطلين عن العمل يمثلون في الواقع إهدارا في العنصر البشري كعنصر هام من عناصر الإنتاج، وما ينجم عنه أيضا من نتائج اجتماعية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور تضع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في حالة حرجة، خاصة مع النمو المرتفع للقوة العاملة النشطة، وعدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا كاملا، فإن هذا الوضع غير الاقتصادي ينبئ بمزيد من الضعف في مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر، وتعود الأسباب الأساسية إلى الارتفاع المطرد في عدد العاطلين عن العمل إلى طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي الانكماشية وتراجع الاستثمارات، وقد بذلت عدة جهود لخلق مناصب الشغل، غير أن هذه الإجراءات وبالرغم مما توفره من خبرة مهنية للشباب العاطل، إلا أن مشكل البطالة لا يزال في حدود 26 % حسب إحصائيات سنة2002 ، واستمرت الحكومة في بذل المجهودات المختلفة حتى بلغت نسبة 9,8% سنة 2013، وتراوحت ما بين (10%- 12%) في السنوات الأخيرة.

- وأوضحت الدراسة من جهة أخرى بخصوص مدى نجاح السياسة المالية في رفع معدل النمو الاقتصادي، أن الإستراتيجية التي اتبعتها السلطات في هذا المجال قامت على التوسع في الإنفاق الحكومي من خلال الاستثمارات على مختلف الأصعدة، إلا أن

المنارة للاستشارات

الملاحظ هو ضعف مساهمة القطاع الخاص المحلي وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر كثيرا على استدامة معدلات النمو الاقتصادي وجعلها مرتبطة كثيرا بالنفقات العمومية.

المراجع

- محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000- 2010)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/ 2013.

- بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

- قانون رقم 12 01 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق ل 19 :جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر .بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية2001 الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

World Bank : a puplic expenditur ereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2007; http:// Siteresources. Worldbank.org/INTALGERIA/Rousources/ALGERIA

المنارة للاستشارات